هنالك مجموعة من النقاط التي تتشابه عندها المحاسبة الحكومية مع المحاسبة المالية تتمثل بالاتي :

أ- تعد كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية فرع من فروع علم المحاسبة.
ب - تستند المحاسبة الحكومية وكذلك المحاسبة المالية إلى القيد المزدوج في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية

ج - تعتمد كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية على الدورة المحاسبية عند تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات مباشرة في سجل اليومية العامة والترحيل الى سجل الاستاذ العام واستخراج الارصدة وتلخيصها في ميزان المراجعة فضلاً عن اعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية رغم الاختلاف في طبيعة ومكونات الحسابات الختامية المعدى في ظل المحاسبة الحكومية عن تلك المعدة في ظل المحاسبة المالية اذ يعود سبب الاختلاف الى انعدام الربح في الوحدات الحكومية المطبقة للمحاسبة الحكونية

د - تطبق كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية مبدأ الكلفة التاريخية أي الكلفة التي تحملتها الوحدة للحصول على الموجود الثابت في تاريخ الشراء وليس القيمة السوقية في تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية

و - تتفق المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية في استخدام النقود كوحدة للقياس وذلك عند التعبير عن الإيرادات والنفقات والموجودات والمطلوبات

هـ - تفترض كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية ثبات وحدة النقد وبالتالي عدم الاعتراف بالتغير في المستوى العام للأسعار

ي - وجود نظام للرقابة على التصرفات المالية في حالة تطبيق المحاسبة الحكومية أو المحاسبة المالية على حد سواء

الموازنه العامة للدولة

تطور مفهوم الموازنة خلال العقود الخيرة تبعاً للتطور الذي شهدته الدول والدور الاقتصادي الذي تؤديه اذ اصبحت الموازنه انعكاساً للبرنامج الذي تنتهجه الحكومة خلال السنة القادمة اذ جاء هذا التطور لمفهوم الموازنة ليلائم الفكر الاقتصادي (الكنزي) الذي يفسر ويبرر التدخل الحكومي في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وعلى العكس من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي يدعو الى عدم تدخل الدولة في هذه الانشطة اذ يحصرها في تقدير النفقات والايرادات للسنة القادمة

ان كلمة Budget ذات الاصل الانكلوسكسوني هي تعريف للموازنه والتي تعتبر الحافظة التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بالموازنه الخاصة لمؤسسه او دولة

حيث عرفت الموازنه : البرنامج المالي للجهاز الاداري في فترة زمنية محددة يظهر فيها تقدير النفقات العامة وتقدير الموارد اللازمه وبناء على ذلك تصبح الموازنه خطة سنوية معتمدة قانوناً ، وتتضمن مجموعة من البرامج المتعلقة بعدد من المتعلقة بعدد من الخدمات والانشطه ويفترض امجازها خلال سنة مالية

الموازنه العامة في العراق فقد عرفها قانون اصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940 على انها (الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحده تعين في قانون الموازنه)

اما قانون الادارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 عرف الموازنه في البند (4) من القسم (1) بانها (برنامج مالي يقوم على التخمينات السنوية للايرادات والنفقات والنفقات والتحويلات والصفقات العينية للحكومة

هنا يجب التمييز بين مفهوم مشروع الموازنه الذي تعده وزارة المالية ومن ثم يناقش في مجلس الوزراء للمصادقة علية وبين مفهوم الموازنه الذي يقر نهائيا من لدن السلطة التشريعية ويصبح قابلا للتنفيذ

خصائص الموازنه العامة للدولة

- عمل سياسي تعكس طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسات التي تنتجها الحكومة لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي
- برنامج تحليلي وتفصيلي لجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة
- خطة تلخص تجربة الماضي وتعبر عن الموقف الجاري وتجسد توقعات المستقبل

- تقدير متوازن للمصروفات والايرادات لمدة محددة من الوقت
- اداة تنفيذيه وتخطيطية ورقابية

اهداف الموانه العامة للدولة

1- أهداف تخطيطية وتتمثل بما يأتي:

- أ. حصر احتياجات الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح خلال السنة المالية القادمة (أي بحديد النفقات العامة المخططة).
- حصر الإيرادات ومصادر التمويل الأخرى المتوقعة خلال السنة القادمة.
- الربط والتنسيق بين الموازنة العامة وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة
- وضع البرنامج الزمني لتنفيذ الموازنة
- التنسيق والتوفيق بين وحدات الجهاز الحكومي

2- اهداف رقابية:

- . قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية ويتحقق ذلك من خلال قياس الإيرادات والنفقات العامة المتحققة فعلا والظاهرة في ميزان المراجعة.
- . تقويم الأداء بمقارنة النفقات العامة الفعلية (الواردة في ميزان المراجعة) مع النفقات العامة المخططة (الواردة في الموازنة العامة) وتحديد الانحرافات الحاصلة واقتراح الاجراءات التصحيحية وكذلك الحال مع الايرادات العامة
- ان إجراء الرقابة على الموازنة العامة يمكن أن يساهم في مجالات عدة منها المساعدة في تخفيض الإنفاق الحكومي وكذلك التحقق من التزام الوحدات الحكومية بالقوانين والتعليمات الصادرة لاسيما بلك المتعلقة بالموازنة العامة

3- أهداف سلوكية إذ أن الموازنة العامة تهدف إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين في الوحدات الحكومية وذلك من خلال ما يأتي:

- . التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار
- . فسح المجال أمام العاملين للمشاركة في إعداد الموازنة العامة ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من الجهات العليا.

4- أهداف اقتصادية

إذ تعد الموازنة العامة أداة هامة في مواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم في عمليات الإنفاق أو في مصادر الإيرادات ومعدلاتها، ففي حالة التضخم تعمد الدولة إلى امتصاص الطلب الزائد عن طريق فرض الضرائب وتخفيض

النفقات العامة، أما في حالات الكساد فتعمد الدولة إلى الاستفادة من الفوائض التي قد تراكمت لديها من أجل زيادة الطلب الفعلي وقد تعمد إلى تخفيض الضرائب وزيادة النفقات والإعانات وغير ذلك من الأساليب المالية

5- أهداف اجتماعية

حيث تلعب الموازنة العامة دورا هاما في مقابلة الاحتياجات الضرورية للتغلب على مشاكل الغذاء والإسكان وتحسين أداء الخدمات العامة، كما تؤدي الموازنة العامة دورا هاما في تحسين توزيع الدخل وتخفيف الحالات المتطرفة من الفقر وذلك بزيادة توجيه النفقام العامة نحو مجالات معينه ، مثل الإسكان والتعليم والصحة وشبكة الرعاية الاجتماعية وكذلك التحكم في مصادر الإيرادات ومضاعفة الضرائب المفروضة على ذوي الدخل المرتفع

6- أهداف سياسية

حيث تعكس الموازنة العامة البرنامج الذي تنوي السلطة التنفيذية (الحكومة) بتفيذه خلال السنة القادمة والذي لابد وان يعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليه قبل البدء بتنفيذه، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن التوجه السياسي للحكومة ينعكس في الموازنة العامة من خلال زيادة التخصيصات ، المعتمدة للوحدات الحكومية الأمنية لتعزيز الجانب الأمني للبلد وما شابه ذلك وكذلك الحال في حالة نية الحكومة إجراء انتخابات في السنة القادمة فإن الأمر يتطلب زيادة التخصيصات المعتمدة في المجالات المرتبطة بالانتخابات

قواعد اعداد الموازنة

1- قاعدة سنوية الموازنة

أي أن تغطي الإيرادات والنفقات العامة المخططة الواردة في الموازنةً العامة سنة مالية واحده، وأن تناقش هذه الموازنة سنويا من قبل السلطة التشريعية ويتم اقرارها بقانون يسمى قانون الموازنة العامة السنوي وهذا ماكده قانون الادارة المالية والدين العام ذي العدد 95 لسنة 2004 المعدل في القسم الرابع الفقرة الاولى وذلك عندما اشار الى الموازنه تقر لسنة مالية ويسرى مفعولها خلال السنة التي اقرت بها

2- قاعدة شمول الموازنة

لكي تقدم الموازنة العامة رؤية متكاملة لما سيكون علية نشاط الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح خلال السنة القادمة، فإنه ينبغي أن بتضمن الموازنة ، العامة الإيرادات والنفقات العامة المخططة الخاصة بجميع الوحدات

الحكومية وهذا يعني ان الوحدات الحكومية ليس لديها الحق في تنزيل النفقات من الايرادات المكلفة بجبايتها (يعني عدم تجاوز تخصيص ايراد معين لنواجهه نفقة معينة)

وإنما يجب تجميع كافة الإيرادات العامة في صندوق الدولة لمواجهة نفقات جميع الوحدات الحكومية المختلفة وفق ما محدد لها في الموازنة العامة

3- قاعدة وحدة الموازنة:

تقضي هذه القاعدة ان تعد الموازنة العامة بوثيقة واحدة، وان تدرج جميع الإيرادات العامة مهما اختلفت مصادرها في الجدول الخاص بالإيرادات، وبذكر جميع النفقات العامة مهما اختلفت أوجه الإنفاق في الجدول الخاص بالنفقات ويكون الجدولان منفصلين وغير متداخلين ويظهران في وثيقة واحده يطلق عليها (الموازنة العامة)

4- قاعدة النشر والعلانية للموازنة العامة

بعد إقرار الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية، يجب أن تنشر أو تعلن ويتم إبلاغ الجهات ذات العلاقة بتفاصيلها، وتتضمن هذه الجهات السلطة التشريعية والوزارات ذام العلاقة، والوحدات الحكومية المنفذة للموازنة والجمهور والباحثين من ذوي الاختصاص

5- قاعدة توازن الموازنة

تنصرف قاعدة توازن الموازنة بموجب المفهوم التقليدي للتوازن إلى أنً تكون مجموع النفقات العامة مساويا لمجموع الإيرادات العامة يعنى عدم وجود عجز او فائض في الموازنة العامة للدولة أما بموجب النظرة الحديثة للتوازن فإنه بعد واتساع نطاق دور الدولة وزيادة درجة بدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية حيث تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن زيادة النفقات العامة أو الحد منها ورفع أسعار الضرائب أو تخفيفها وعقد ، القروض وسدادها تبعا لأوضاعها العامة وعليه اصبحت حالة التوازن من خلال تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة حالة نظرية نادرة الحدوث في الحياة العملية حيث يكون الفرق بينهما أما وفر (عند زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة) أو عجز (عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة)

6- قاعدة الالتزام بالموازنة العامة

بعد إقرار الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية وصدورها بقانون الموازنة العامة السنوي، فإن على جميع الوحدات الحكومية الالتزام بتنفيذ هذا القانون من ناحية الالتزام بالصرف في حدود التخصيصات المعتمدة الواردة في الموازنة العامة وكذلك من ناحية الالتزام باستخدام أسماء الحسابات والتبويبات الواردة في الموازنة العامة عند بثبيت القيود المحاسبية سواء في المستندات أو في السجلات المحاسبية حتى يسهل تجميع البيانات المرتبطة بتنفيذ الموازنة وتسهيل المقارنات بين الأنشطة والوحدات الحكومية المختلفة

مكونات الموازنة العامة للدولة

1- الموازنة الجارية : يطلق عليها الموازنة التشغيلية او الموازنه الاعتيادية وتشمل النفقات والايرادات الاعتيادية ذات الصفة المتكررة والتي تغطي النشاط الجاري او الاعتيادي للوحدات الحكومية غير الهادفه للربح عن سنة مالية واحدة لاحقة لتتمكن من الاستمرار في تنفيذ خدماتها

2- الموازنة الاستثمارية : وتحتوي على المبالغ التي يتم تخصيصها لغرض إنجاز الأنشطة ذات الطابع الاستثماري أو تنفيذ مشاريع خطة التنمية القومية سواء كانت هذه المشاريع جديدة يتم إنشاؤها لأول مرة كما في حالة إنشاء الطرق والجسور أو التوسع في المشاريع الموجودة حاليا كما في حالة إضافة مبنى جديد إلى وحدة حكومية قائمة

ت	اوجه الاختلاف	الموازنة العامة للدولة	الحساب الختامي للدولة	الميزانية
1	من ناحية المفهوم	تمثل خطة عمل الدولة للسنة المالية القادمة.	تقرير ختامي يعد على مستوى الدولة ويبين النفقات والإيرادات العامة الفعلية للسنة المالية المنتهية وتحديد العجز أو الوفر الفعلي المتحقق للدولة.	كشف يبين المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد كما في 12/31او اى تاريخ اخر
2	المدة الزمنية	تغطي سنة مالية قادمة	يعد عن سنة مالية منتهية	تاريخ محدد كان يكون 12/31او اي تاريخ اخر

3	المكونات	تضم الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة المخططة للدولة ككل	يحتوي الحساب الختامي على الإيرادات والنفقات العامة الفعلية للدولة ككل	تحتوي الميزانية على ارصدة لموجودات والمطلوبات وحق الملكية الخاص بوحدة اقتصادية معين
4	طبيعة البيانات	بيانات مخططة	بيانات فعلية	بيانات فعلية
5	الابعاد	تعكس أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تنوي الدولة تحقيقها في السنة القادمة	يعكس أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية حققتها الدولة خلال السنة المنتهية.	تعكس حقائق اقتصادية
6	النتيجة النهائية	نتيجة الموازنة العامة عجز أو وفر مخطط	نتيجة الحساب الختامي ععجز أو وفر فعلي.	نتيجة الميزانية متوازنة لأن : الموجودات= المطلوبات + حق الملكية
7	الشمول	تعد أكثر شمولا لكونها تغطي نشاط كل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح	يعد أكثر شمولا لكونه يشمل كل الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح	اعد في حدود ضيقة كونها تشمل وحدة اقتصادية معينة فقط